

الإصدار النهائي
أبريل 2020

المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (4400) (المُعدّل)

IAASB

International Auditing
and Assurance
Standards Board

المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (4400) (المُعدّل) ارتباطات الإجراءات المتفق عليها

(يسري هذا المعيار على الارتباطات لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها المرتبط عليها اعتباراً من 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ)

الفهرس

الفقرة	
	مقدمة
3-1	نطاق هذا المعيار.....
6-4	ارتباط الإجراءات المتفق عليها.....
10-7	اختصاص هذا المعيار.....
11	تاريخ السريان.....
12	الأهداف.....
13	التعريفات.....
	المتطلبات
16-14	تنفيذ ارتباط الإجراءات المتفق عليها وفقاً لهذا المعيار.....
17	المتطلبات المسلكية ذات الصلة.....
18	الحكم المبنى.....
20-19	رقابة الجودة على مستوى الارتباط.....
23-21	قبول الارتباط والاستمرار فيه.....
26-24	الاتفاق على شروط الارتباط.....
28-27	تنفيذ الإجراءات المتفق عليها.....
29	استخدام عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني.....
33-30	تقرير الإجراءات المتفق عليها.....
34	تنفيذ ارتباط الإجراءات المتفق عليها جنباً إلى جنب مع ارتباط آخر.....
35	التوثيق.....
	المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى
8أ-1أ	نطاق هذا المعيار.....
9أ	تاريخ السريان.....
13أ-10أ	التعريفات.....

أ14-أ20 المتطلبات المسلكية ذات الصلة
أ21-أ23 الحكم الممني
أ24-أ27 رقابة الجودة على مستوى الارتباط
أ28-أ38 قبول الارتباط والاستمرار فيه
أ39-أ44 الاتفاق على شروط الارتباط
أ45 تنفيذ الإجراءات المتفق عليها
أ46-أ50 استخدام عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني
أ51-أ58 تقرير الإجراءات المتفق عليها
أ59 تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها جنباً إلى جنب مع ارتباط آخر
أ60 التوثيق ..

الملحق الأول: مثال توضيحي لخطاب ارتباط بشأن إجراءات متفق عليها

الملحق الثاني: أمثلة توضيحية لتقارير الإجراءات المتفق عليها

ينبغي قراءة معيار الخدمات ذات العلاقة (4400) "ارتباطات الإجراءات المتفق عليها" جنباً إلى جنب مع التمهيد لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

مقدمة

نطاق هذا المعيار

1. يتناول هذا المعيار الخاص بالخدمات ذات العلاقة:
 - (أ) مسؤوليات المحاسب القانوني عندما يتم تكليفه لتنفيذ ارتباطات إجراءات متفق عليها؛
 - (ب) شكل ومحتوى تقرير الإجراءات المتفق عليها.
2. ينطبق هذا المعيار على تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها المتعلقة بالموضوعات المالية أو غير المالية. (راجع: الفقرتين 1أ، 2)

العلاقة بمعيير رقابة الجودة¹

3. تُعد نظم رقابة الجودة وسياساتها وإجراءاتها من مسؤوليات المكتب. وينطبق معيار رقابة الجودة (1) على مكاتب المحاسبين المهنيين فيما يتعلق بارتباطات الإجراءات المتفق عليها التي يقوم بها المكتب. وتنبني أحكام هذا المعيار المتعلقة برقابة الجودة على مستوى كل ارتباط من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها على افتراض أساس بأن المكتب يخضع لمعيير رقابة الجودة (1) أو لمتطلبات مساوية على الأقل لمتطلبات ذلك المعيار. (راجع: الفقرات 3أ-8)

ارتباط الإجراءات المتفق عليها

4. في ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، ينفذ المحاسب القانوني الإجراءات التي تم الاتفاق عليها بينه وبين الطرف القائم بالتكليف، حيث يكون ذلك الطرف قد أقر بأن الإجراءات التي سيتم تنفيذها تُعد مناسبة للغرض من الارتباط. ويقوم المحاسب القانوني بإبلاغ الإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها والمكتشفات ذات الصلة في تقرير الإجراءات المتفق عليها. وينظر الطرف القائم بالتكليف والمستخدمون المستهدفون الآخرون، بأنفسهم، في الإجراءات المتفق عليها والمكتشفات التي ذكرها المحاسب القانوني في تقريره ويستخلصون استنتاجاتهم الخاصة بهم من العمل الذي نفذه المحاسب القانوني.
5. تتبع قيمة ارتباطات الإجراءات المتفق عليها الذي يتم تنفيذه وفقاً لهذا المعيار ممّا يلي:
 - (أ) التزام المحاسب القانوني بالمعايير المهنية، بما في ذلك المتطلبات المسلكية ذات الصلة؛
 - (ب) الإبلاغ الواضح بالإجراءات التي تم تنفيذها والمكتشفات ذات الصلة.
6. لا يُعد ارتباطات الإجراءات المتفق عليها ارتباطات مراجعة أو فحص ولا أي ارتباط آخر من ارتباطات التأكيد. ولا ينطوي الغرض من حصول المحاسب القانوني على أدلة في ارتباطات الإجراءات المتفق عليها على إبداء رأي أو استنتاج تأكيد بأي شكل من الأشكال.

اختصاص هذا المعيار

7. يحتوي هذا المعيار على أهداف المحاسب القانوني عند اتباعه لهذا المعيار، وتوفر تلك الأهداف السياق الذي وضعت فيه متطلبات المعيار. والمقصود من الأهداف هو مساعدة المحاسب القانوني في فهم ما يلزم إنجازه في ارتباطات الإجراءات المتفق عليها.
8. يحتوي هذا المعيار على متطلبات مُعبّر عنها بكلمة "يجب"، وتهدف إلى تمكين المحاسب القانوني من الوفاء بالأهداف الموضوعية.
9. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي هذا المعيار على مقدمة وتعريفات ومواد تطبيقية وأخرى تفسيرية، توفر سياقاً ذا صلة بالفهم السليم لهذا المعيار.

¹ معيار رقابة الجودة (1) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة"

10. تقدم المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى شرحاً إضافياً للمتطلبات وإرشادات لتنفيذها. وفي حين أن مثل هذه الإرشادات لا تفرض في حد ذاتها متطلباً، إلا أنها تُعد ذات صلة بالتطبيق الصحيح للمتطلبات. وقد توفر أيضاً المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى معلومات عامة تتعلق بالأمور التي تم تناولها في هذا المعيار وتساعد في تطبيق المتطلبات.

تاريخ السريان

11. يسري هذا المعيار على الارتباطات لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها المرتبط علمياً اعتباراً من 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ. (راجع: الفقرة 9)

الأهداف

12. تتمثل أهداف المحاسب القانوني عند تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها بموجب هذا المعيار فيما يلي:

- (أ) الاتفاق مع الطرف القائم بالتكليف على الإجراءات التي سيتم تنفيذها؛
- (ب) تنفيذ الإجراءات المتفق عليها؛
- (ج) إبلاغ الإجراءات التي تم تنفيذها والمكتشفات ذات الصلة وفقاً لمتطلبات هذا المعيار.

التعريفات

13. لأغراض هذا المعيار، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أدناه:

- (أ) الإجراءات المتفق عليها: الإجراءات التي تم الاتفاق عليها بين المحاسب القانوني والطرف القائم بالتكليف (وعند الاقتضاء، الأطراف الأخرى). (راجع: الفقرة 10)
- (ب) ارتباطات الإجراءات المتفق عليها: ارتباط يتم فيه تكليف المحاسب القانوني ليقوم بتنفيذ إجراءات وافق عليها المحاسب القانوني والطرف القائم بالتكليف (وعند الاقتضاء، الأطراف الأخرى) وليقوم بإبلاغ الإجراءات التي تم تنفيذها والمكتشفات ذات الصلة في تقرير الإجراءات المتفق عليها. (راجع: الفقرة 10)
- (ج) الشريك المسؤول عن الارتباط: الشريك أو شخص آخر في المكتب يكون مسؤولاً عن الارتباط وتنفيذه وعن التقرير الذي يصدر من خلال المكتب، وتكون له -إذا تطلب الأمر- الصلاحية المناسبة من جهة مهنية أو نظامية أو تنظيمية.*
- (د) الطرف القائم بالتكليف: الطرف الذي يكلف المحاسب القانوني بأداء ارتباطات الإجراءات المتفق عليها. (راجع: الفقرة 11)
- (هـ) فريق الارتباط: جميع الشركاء والموظفين الذين ينفذون ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، وأي أفراد يتم تكليفهم من قبل المكتب أو أحد المكاتب في الشبكة لتنفيذ إجراءات خاصة بالارتباط. ويُستثنى من ذلك الخبير الخارجي الذي يستعين به المحاسب القانوني والذي يقوم بتكليفه المكتب أو أحد المكاتب في الشبكة.
- (و) المكتشفات: هي النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها. وتمتاز هذه المكتشفات بإمكانية التحقق من صحتها بشكل موضوعي. ولا تشمل الإشارات الواردة في هذا المعيار إلى المكتشفات الآراء أو الاستنتاجات بأي شكل من الأشكال ولا تشمل كذلك أي توصيات قد يقوم المحاسب القانوني بتقديمها. (راجع: الفقرتين 12، 13)

* لا يسمح نظام المحاسبين القانونيين في المملكة لغير المرخصين بتقديم خدمات المحاسبة والمراجعة بشكل عام.

- (ز) المستخدمون المستهدفون: الأفراد أو الكيانات أو المجموعات التي يتوقع المحاسب القانوني أنها ستستخدم تقرير الإجراءات المتفق عليها. وفي بعض الحالات، قد يكون هناك مستخدمون مستهدفون آخرون بخلاف الموجه لهم تقرير الإجراءات المتفق عليها. (راجع: الفقرة 10)
- (ح) المحاسب القانوني: الشخص أو الأشخاص الذين يؤدون الارتباط (وهو عادةً الشريك المسؤول عن الارتباط أو أعضاء فريق الارتباط الآخرون أو المكتب، حسب مقتضى الحال). وفي المواطن التي يهدف فيها هذا المعيار صراحة إلى قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بالوفاء بأحد المتطلبات أو المسؤوليات، يُستخدم مصطلح "الشريك المسؤول عن الارتباط" بدلاً من "المحاسب القانوني".
- (ط) الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني: فرد أو كيان يمتلك خبرة في مجال آخر غير مجال التأكيد والخدمات ذات العلاقة، يُستخدم عمله في ذلك المجال لمساعدة المحاسب القانوني في الوفاء بمسؤولياته عن ارتباط الإجراءات المتفق عليها. ويمكن أن يكون الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني إما خبيراً داخلياً (أي شريكاً أو موظفاً، بما في ذلك الموظفين المؤقتين، في مكتب المحاسب القانوني أو مكتب في شبكة المحاسب القانوني) أو خبيراً خارجياً.
- (ي) الحكم المهني: تطبيق ما هو ملائم من تدريب ومعرفة وخبرة، في السياق الذي يوفره هذا المعيار والمتطلبات المسلكية ذات الصلة، عند اتخاذ قرارات مدروسة بشأن التصرفات التي تكون مناسبة في ظل الظروف المحيطة بارتباط الإجراءات المتفق عليها.
- (ك) المتطلبات المسلكية ذات الصلة: المتطلبات المسلكية التي يخضع لها فريق الارتباط عند القيام بارتباطات الإجراءات المتفق عليها، والتي تشمل عادةً قواعد سلوك وآداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين (قواعد سلوك وآداب المهنة الدولية)، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الوطنية التي تكون أكثر تشدداً*.
- (ل) الطرف المسؤول: الطرف أو الأطراف المسؤولة عن الموضوع المُنفَّذ عليه الإجراءات المتفق عليها.

المتطلبات

تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها وفقاً لهذا المعيار

14. يجب أن يكون لدى المحاسب القانوني فهم لنص هذا المعيار بكامله، بما في ذلك المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى، من أجل فهم أهدافه وتطبيق متطلباته بالشكل الصحيح.

الالتزام بالمتطلبات ذات الصلة

15. يجب على المحاسب القانوني أن يلتزم بكل متطلب وارد في هذا المعيار إلا في حال وجود متطلب خاص ليست له صلة بارتباطات الإجراءات المتفق عليها، على سبيل المثال عندما لا توجد في الارتباط تلك الظروف التي يتناولها المتطلب.
16. لا يجوز للمحاسب القانوني أن يفيد بأنه ملتزم بهذا المعيار ما لم يكن قد التزم بجميع متطلبات المعيار ذات الصلة بارتباطات الإجراءات المتفق عليها.

المتطلبات المسلكية ذات الصلة

17. يجب على المحاسب القانوني الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة. (راجع: الفقرات 14-20)

* يجب على المحاسب القانوني الالتزام بقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

الحكم المهني

18. يجب على المحاسب القانوني أن يمارس الحكم المهني عند قبول ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، وعند تنفيذ الارتباط والتقرير عنه، مع الأخذ في الحسبان الظروف المحيطة بالارتباط. (راجع: الفقرات 21-23)

رقابة الجودة على مستوى الارتباط

19. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط أن يتولى المسؤولية عمّا يلي:

(أ) الجودة العامة لارتباطات الإجراءات المتفق عليها بما في ذلك، عند الاقتضاء، العمل الذي ينفذه الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني؛ (راجع: الفقرة 24)

(ب) تنفيذ الارتباط وفقاً لسياسات وإجراءات رقابة الجودة في المكتب، وذلك عن طريق:

(1) اتباع الإجراءات المناسبة بشأن قبول العلاقات مع العملاء والارتباطات والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات؛ (راجع: الفقرة 25)

(2) الاطمئنان إلى أن فريق الارتباط، وأي خبراء يستعين بهم المحاسب القانوني وليسوا ضمن فريق الارتباط، يتمتعون مجتمعين بالكفاءات والقدرات المناسبة لتنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها؛

(3) الانتباه لمؤشرات عدم الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة من جانب أعضاء فريق الارتباط، وتحديد التصرف المناسب إذا لفت انتباه الشريك المسؤول عن الارتباط أموراً تشير إلى عدم التزام أعضاء فريق الارتباط بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة؛ (راجع: الفقرة 26)

(4) توجيه الارتباط وتنفيذه والإشراف عليه وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة؛

(5) تحمل مسؤولية الحفاظ على التوثيق المناسب لأعمال الارتباط.

20. إذا كان من المقرر استخدام عمل أحد الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني، فيجب على الشريك المسؤول عن الارتباط الاطمئنان إلى أن المحاسب القانوني سيكون قادراً على المشاركة في عمل ذلك الخبير بالقدر الذي يكفي لتحمل المسؤولية عن المكتشفات الواردة في تقرير الإجراءات المتفق عليها. (راجع: الفقرة 27)

قبول الارتباط والاستمرار فيه

21. قبل قبول ارتباطات الإجراءات المتفق عليها أو الاستمرار فيه، يجب على المحاسب القانوني أن يتوصل إلى فهم للغرض من الارتباط. ولا يجوز للمحاسب القانوني أن يقبل الارتباط، أو يستمر فيه، إذا كان على دراية بأية حقائق أو ظروف تشير إلى أن الإجراءات المطلوب منه تنفيذها تُعد غير مناسبة للغرض من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها. (راجع: الفقرات 28-31)

22. لا يجوز للمحاسب القانوني قبول ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، أو الاستمرار فيه، إلا عندما: (راجع: الفقرات 28-31)

(أ) يقر الطرف القائم بالتكليف بأن الإجراءات المتوقعة التي سينفذها المحاسب القانوني تُعد مناسبة للغرض من الارتباط؛

(ب) يتوقع المحاسب القانوني أنه سيكون قادراً على الحصول على المعلومات اللازمة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها؛

(ج) يمكن وصف الإجراءات المتفق عليها والمكتشفات ذات الصلة بشكل موضوعي، وبألفاظ واضحة وغير مضللة ولا تخضع لتفسيرات مختلفة؛ (راجع: الفقرات 32-36)

(د) لا يوجد لدى المحاسب القانوني أي سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن المتطلبات المسلكية ذات الصلة لن يتم الالتزام بها؛

(هـ) لا يوجد لدى المحاسب القانوني، إذا كان مطالباً بالالتزام بمتطلبات تتعلق بالاستقلال، أي سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن تلك المتطلبات لن يتم الالتزام بها. (راجع: الفقرتين أ37، أ38)

23. إذا حصل الشريك المسؤول عن الارتباط على معلومات كان من الممكن أن تؤدي إلى رفض المكتب للارتباط فيما لو كانت تلك المعلومات متاحة في وقت سابق، فيجب عليه إبلاغ المكتب على الفور بهذه المعلومات، حتى يتسنى للمكتب وللشريك المسؤول عن الارتباط اتخاذ التصرف اللازم.

الاتفاق على شروط الارتباط

24. يجب أن يتفق المحاسب القانوني مع الطرف القائم بالتكليف على شروط ارتباط الإجراءات المتفق عليها وأن يسجل شروط الارتباط التي يتم الاتفاق عليها في خطاب الارتباط أو في أي شكل آخر مناسب من أشكال الاتفاق المكتوب. ويجب أن تتضمن هذه الشروط ما يلي: (راجع: الفقرتين أ39، أ40)

- (أ) تحديد الموضوع أو الموضوعات التي ستُنفذ عليها الإجراءات المتفق عليها؛
- (ب) الغرض من الارتباط والمستخدمين المستهدفين لتقرير الإجراءات المتفق عليها الذين يحدددهم الطرف القائم بالتكليف؛
- (ج) عند الاقتضاء، الطرف المسؤول الذي يحدده الطرف القائم بالتكليف، وعبارة تفيد بأن ارتباط الإجراءات المتفق عليها يتم تنفيذه على أساس أن الطرف المسؤول يتحمل المسؤولية عن الموضوع الذي ستُنفذ عليه الإجراءات المتفق عليها؛
- (د) إقرار بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة التي سيلتزم بها المحاسب القانوني عند تنفيذ ارتباط الإجراءات المتفق عليها؛
- (هـ) عبارة تفيد بما إذا كان المحاسب القانوني مطالب بالالتزام بمتطلبات تتعلق بالاستقلال، وإذا كانت الحال كذلك، فيتم تحديد متطلبات الاستقلال ذات الصلة؛ (راجع: الفقرتين أ37، أ38)
- (و) طبيعة ارتباط الإجراءات المتفق عليها؛ بما في ذلك عبارات تفيد بما يلي:

(1) أن ارتباط الإجراءات المتفق عليها ينطوي على قيام المحاسب القانوني بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها مع الطرف القائم بالتكليف (وعند الاقتضاء، الأطراف الأخرى)، وقيامه بالتقرير عن المكتشفات؛ (راجع: الفقرة أ10)

(2) أن المكتشفات هي النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها؛

(3) أن ارتباط الإجراءات المتفق عليها ليس ارتباط تأكيد، وبناءً عليه، فإن المحاسب القانوني لا يبدي أي رأي أو استنتاج تأكيد؛

(ز) إقرار من الطرف القائم بالتكليف (وعند الاقتضاء، الأطراف الأخرى) بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة للغرض من الارتباط؛ (راجع: الفقرة أ10)

(ح) تحديد المخاطبين بتقرير الإجراءات المتفق عليها؛

(ط) طبيعة الإجراءات التي سيتم تنفيذها، وتوقيتها ومداهها، ووصفها بألفاظ واضحة وغير مضللة ولا تخضع لتفسيرات مختلفة؛ (راجع: الفقرتين أ41، أ42)

(ي) إشارة للشكل والمحتوى المتوقع لتقرير الإجراءات المتفق عليها.

25. في حالة تعديل الإجراءات المتفق عليها أثناء تنفيذ الارتباط، يجب أن يتفق المحاسب القانوني مع الطرف القائم بالتكليف على شروط الارتباط المعدلة التي تعكس الإجراءات بعد التعديل. (راجع: الفقرة أ43)

ارتباطات الإجراءات المتفق عليها المتكررة

26. في ارتباطات الإجراءات المتفق عليها المتكررة، يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت الظروف، بما في ذلك التغيرات في اعتبارات قبول الارتباط، تتطلب إعادة النظر في شروط الارتباط وما إذا كانت هناك حاجة إلى تذكير الطرف القائم بالتكليف بشروط الارتباط القائمة. (راجع: الفقرة 44)

تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

27. يجب على المحاسب القانوني أن ينفذ الإجراءات وفقاً لما تم الاتفاق عليه في شروط الارتباط.

28. يجب على المحاسب القانوني أن ينظر فيما إذا كان سيطلب الحصول على إفادات مكتوبة. (راجع: الفقرة 45)

استخدام عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني

29. في حالة استخدام المحاسب القانوني لعمل أحد الخبراء الذين استعان بهم، فيجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات 46، 47، 50أ)

(أ) أن يقوم كفاءة الخبير الذي يستعين به وقدراته وموضوعيته؛

(ب) أن يتفق مع الخبير على طبيعة عمله ونطاقه وأهدافه: (راجع: الفقرتين 48، 49)

(ج) أن يحدد ما إذا كانت طبيعة وتوقيت ومدى العمل الذي ينفذه الخبير الذي استعان به تتسق مع العمل الذي تم الاتفاق عليه معه؛

(د) أن يحدد ما إذا كانت المكتشفات تصف على نحو كافٍ نتائج العمل الذي تم تنفيذه، مع الأخذ في الحسبان العمل الذي نفذه الخبير الذي استعان به المحاسب القانوني.

تقرير الإجراءات المتفق عليها

30. يجب أن يكون تقرير الإجراءات المتفق عليها في صورة كتابية ويجب أن يحتوي على ما يلي: (راجع: الفقرة 51)

(أ) عنوان يشير بوضوح إلى أن التقرير هو تقرير إجراءات متفق عليها؛

(ب) المخاطب بالتقرير، وفقاً لما هو منصوص عليه في شروط الارتباط؛

(ج) تحديد الموضوع المنفذ عليه الإجراءات المتفق عليها؛ (راجع: الفقرة 52)

(د) تحديد الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها وعبارة تفيد بأن التقرير قد لا يكون مناسباً لأي غرض آخر؛ (راجع: الفقرتين 53، 54)

(هـ) وصف لارتباطات الإجراءات المتفق عليها ينص على ما يلي:

(1) أن ارتباطات الإجراءات المتفق عليها ينطوي على قيام المحاسب القانوني بتنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها مع الطرف القائم بالتكليف (وعند الاقتضاء، الأطراف الأخرى)، وقيامه بالتقرير عن المكتشفات: (راجع: الفقرة 10)

(2) أن المكتشفات هي النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها؛

(3) أن الطرف القائم بالتكليف (وعند الاقتضاء، الأطراف الأخرى) قد أقر بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة للغرض من الارتباط؛ (راجع: الفقرة 10)

- (و) عند الاقتضاء، الطرف المسؤول الذي حدده الطرف القائم بالتكليف، وعبارة تفيد بأن الطرف المسؤول يتحمل المسؤولية عن الموضوع المُنفذ عليه الإجراءات المتفق عليها؛
- (ز) عبارة تفيد بأن الارتباط تم تنفيذه وفقاً لمعيار الخدمات ذات العلاقة (4400) (المُعدّل)؛
- (ح) عبارة تفيد بأن المحاسب القانوني لا يقدم أي إقرار بشأن مناسبة الإجراءات المتفق عليها؛
- (ط) عبارة تفيد بأن ارتباط الإجراءات المتفق عليها ليس ارتباطاً تأكيدياً، وبناءً عليه، فإن المحاسب القانوني لا يبدي أي رأي أو استنتاج تأكيد؛
- (ي) عبارة تفيد بأن المحاسب القانوني ربما كانت ستتمو إلى علمه أمورٌ أخرى كان سيقوم بالتقرير عنها فيما لو نفذ المزيد من الإجراءات؛
- (ك) عبارة تفيد بأن المحاسب القانوني يلتزم بالمتطلبات المسلكية لقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية، أو متطلبات مهنية أخرى، أو متطلبات مفروضة بموجب نظام أو لائحة، مساوية على الأقل لمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة الدولية*؛
- (ل) فيما يتعلق بالاستقلال:
- (1) إذا لم يكن المحاسب القانوني مطالباً بالاستقلال ولم يوافق بأية صورة أخرى في شروط الارتباط على الالتزام بمتطلبات تتعلق بالاستقلال، تُضاف عبارة تفيد بأنه لغرض الارتباط لا توجد أي متطلبات للاستقلال كان المحاسب القانوني مطالباً بالالتزام بها؛ أو
- (2) إذا كان المحاسب القانوني مطالباً بالاستقلال أو وافق في شروط الارتباط على الالتزام بمتطلبات تتعلق بالاستقلال، تُضاف عبارة تفيد بأن المحاسب القانوني قد التزم بمتطلبات الاستقلال ذات الصلة. ويجب أن تحدد العبارة متطلبات الاستقلال ذات الصلة؛
- (م) عبارة تفيد بأن المكتب الذي يكون المحاسب القانوني عضواً فيه يطبق معيار رقابة الجودة (1)، أو متطلبات مهنية أخرى، أو متطلبات في نظام أو لائحة، مساوية على الأقل لمتطلبات معيار رقابة الجودة (1)*.
- (ن) وصف للإجراءات المنفذة يذكر بالتفصيل طبيعة كل إجراء ومداه، وعند الاقتضاء، توقيتته وفقاً لما تم الاتفاق عليه في شروط الارتباط؛ (راجع: الفقرات 55أ-57)
- (س) المكتشفات من كل إجراء تم تنفيذه، بما في ذلك تفاصيل الاستثناءات التي تم اكتشافها؛ (راجع: الفقرتين 55أ، 56)
- (ع) توقيع المحاسب القانوني؛
- (ف) تاريخ تقرير الإجراءات المتفق عليها؛
- (ص) المكان الذي يُمارس فيه المحاسب القانوني عمله في الدولة.

* يجب على المحاسب القانوني الالتزام بقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

* ينص المعيار في نسخته الإنجليزية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لارتباطات المراجعة والتأكيد على ما يلي: "وإذا لم يكن الممارس محاسباً مهنيًا، فيجب أن تحدد العبارة المتطلبات المهنية أو المتطلبات النظامية أو التنظيمية، المطبقة التي تكون مساوية على الأقل لمتطلبات معيار رقابة الجودة (1)". وقد تم إلغاء ما يتعلق بالمتطلبات لغير المحاسبين المهنيين من النص الأصلي الصادر عن المجلس، حيث لا يسمح نظام المحاسبين القانونيين في المملكة لغير المرخصين بتقديم خدمات المحاسبة والمراجعة بشكل عام.

31. إذا أشار المحاسب القانوني في تقرير الإجراءات المتفق عليها إلى عمل نفذه أحد الخبراء الذين استعان بهم، فإن صيغة ذلك التقرير لا يجوز أن توحى بأن مسؤولية المحاسب القانوني عن تنفيذ الإجراءات والتقرير عن المكتشفات قد تم الحد منها بسبب إشراك ذلك الخبير. (راجع: الفقرة 58)

32. إذا قدم المحاسب القانوني ملخصاً بالمكتشفات في تقرير الإجراءات المتفق عليها إضافة إلى وصف المكتشفات الذي تتطلبه الفقرة 30(س):

(أ) يجب عرض ملخص المكتشفات بطريقة موضوعية، وبألفاظ واضحة وغير مضللة ولا تخضع لتفسيرات مختلفة؛

(ب) يجب أن يتضمن تقرير الإجراءات المتفق عليها عبارة تشير إلى أن قراءة الملخص لا تغني عن قراءة التقرير الكامل.

33. يجب على المحاسب القانوني أن يؤرخ تقرير الإجراءات المتفق عليها بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي استكمل فيه الإجراءات المتفق عليها وحدد فيه المكتشفات وفقاً لهذا المعيار.

تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليهاجنباً إلى جنب مع ارتباط آخر

34. يجب تمييز تقرير الإجراءات المتفق عليها بشكل واضح عن التقارير الخاصة بالارتباطات الأخرى. (راجع: الفقرة 59)

التوثيق

35. يجب على المحاسب القانوني أن يضمن في توثيقه لأعمال الارتباط ما يلي: (راجع: الفقرة 60)

(أ) شروط الارتباط الكتابية، وعند الاقتضاء، موافقة الطرف القائم بالتكليف على تعديل الإجراءات؛

(ب) طبيعة الإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها، وتوقيتها ومداهها؛

(ج) المكتشفات الناتجة عن الإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها.

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

نطاق هذا المعيار (راجع: الفقرة 2)

1. الإشارة إلى لفظ "الموضوعات" في هذا المعيار تشمل كل ما تُنفَّذ عليه الإجراءات المتفق عليها، بما في ذلك المعلومات أو الوثائق أو القياسات أو الالتزام بالأنظمة واللوائح، حسبما يكون مناسباً.

2. من أمثلة الموضوعات المالية وغير المالية التي يمكن أن يُنفَّذ عليها ارتباطات الإجراءات المتفق عليها ما يلي:

• الموضوعات المالية التي تتعلق بما يلي:

○ القوائم المالية للمنشأة أو فئات معاملات أو أرصدة حسابات أو إفصاحات معينة ضمن القوائم المالية.

○ أهلية الحصول على النفقات المطالب بها من أحد برامج التمويل.

○ الإيرادات المستخدمة لتحديد عوائد حقوق الملكية الفكرية أو الإيجار أو رسوم الامتياز بناءً على نسبة مئوية من الإيرادات.

○ نسب كفاية رأس المال التي تُقدَّم للسلطات التنظيمية.

• الموضوعات غير المالية التي تتعلق بما يلي:

- عدد المسافرين الذي يتم التقرير عنه لسلطة الطيران المدني.
- ملاحظة تلف بضاعة زائفة أو معيبة الذي يتم التقرير عنه لإحدى السلطات التنظيمية.
- آليات إنتاج البيانات لسحب القرعات في المسابقات التي يتم التقرير عنها للسلطات التنظيمية.
- حجم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يتم التقرير عنها للسلطات التنظيمية.

القائمة أعلاه ليست شاملة. وقد تظهر أنواع موضوعات أخرى مع تطور مطالب التقرير الخارجي.

العلاقة بمعيار رقابة الجودة (1) (راجع: الفقرة 3)

3أ. يتناول معيار رقابة الجودة (1) مسؤوليات المكتب عن إرساء نظامه الخاص برقابة جودة ارتباطات الخدمات ذات العلاقة، والحفاظ عليه، بما في ذلك ارتباطات الإجراءات المتفق عليها. وتستهدف تلك المسؤوليات إرساء:

- نظام رقابة الجودة بالمكتب؛
 - سياسات المكتب التي ترمي إلى تحقيق هدف نظام رقابة الجودة وإجراءاته لتطبيق ومتابعة الالتزام بتلك السياسات.
- 4أ. بموجب معيار رقابة الجودة (1)، فإن المكتب يتحمل التزاماً بإرساء نظام لرقابة الجودة والحفاظ عليه ليوفر له تأكيداً معقولاً بأن:
- (أ) المكتب والعاملين فيه يلتزمون بالمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة؛
- (ب) التقارير الصادرة عن المكتب أو الشركاء المسؤولين عن الارتباطات مناسبة في ظل الظروف القائمة.²

5أ. قد تضع الدول التي لم تعتمد معيار رقابة الجودة (1) فيما يتعلق بارتباطات الإجراءات المتفق عليها متطلبات لرقابة الجودة في المكاتب التي تنفذ تلك الارتباطات. وتنبني أحكام هذا المعيار المتعلقة برقابة الجودة على مستوى الارتباط على افتراض أساس بأن متطلبات رقابة الجودة التي تم إقرارها مساوية على الأقل لمتطلبات معيار رقابة الجودة (1). ويتحقق هذا عندما تفرض تلك المتطلبات التزامات على المكتب لتحقيق أهداف متطلبات معيار رقابة الجودة (1)، بما في ذلك الالتزام بإرساء نظام لرقابة الجودة يتضمن سياسات وإجراءات تتناول كل عنصر من العناصر الآتية:

- مسؤوليات القيادة عن الجودة داخل المكتب؛
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة؛
- قبول العلاقات مع العملاء وقبول كل ارتباط بعينه والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات؛
- الموارد البشرية؛
- أداء الارتباط؛
- المتابعة.

6أ. في سياق نظام رقابة الجودة بالمكتب، تتحمل فرق الارتباطات مسؤولية تطبيق إجراءات رقابة الجودة المنطبقة على الارتباط.

7أ. ما لم تشر المعلومات المقدمة من المكتب أو من الأطراف الأخرى إلى غير ذلك، يحق لفريق الارتباط أن يعتمد على نظام رقابة الجودة الخاص بالمكتب. فعلى سبيل المثال، يمكن لفريق الارتباط الاعتماد على نظام رقابة الجودة الخاص بالمكتب فيما يتعلق بما يلي:

- الكفاءة المهنية للعاملين من خلال توظيفهم وتدريبهم الرسمي.

² معيار رقابة الجودة (1)، الفقرة 11

- الحفاظ على العلاقات مع العملاء، من خلال نُظْم القبول والاستمرار.
- الالتزام بالمتطلبات النظامية والتنظيمية من خلال آلية المتابعة.

وعند النظر في أوجه القصور المكتشفة في نظام رقابة الجودة الخاص بالمكتب والتي قد تؤثر على ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، قد يأخذ الشريك المسؤول عن الارتباط في الحسبان التدابير التي اتخذها المكتب لتصحيح الوضع والتي يراها الشريك المسؤول عن الارتباط كافية في سياق ارتباطات الإجراءات المتفق عليها.

8أ. لا يشير القصور في نظام رقابة الجودة الخاص بالمكتب بالضرورة إلى أنه لم يتم تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة، أو إلى أن تقرير الإجراءات المتفق عليها لم يكن مناسباً.

تاريخ السريان (راجع: الفقرة 11)

9أ. فيما يخص شروط الارتباط التي تغطي عدة سنوات، قد يود المحاسب القانوني أن يحدّث شروط الارتباط بحيث يتم تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها وفقاً لهذا المعيار في تاريخ السريان أو بعده.

التعريفات

الطرف القائم بالتكليف والمستخدمون المستهدفون الآخرون (راجع: الفقرات 13(أ)، 13(ب)، 13(د)، 13(ز)، 24(و)، 24(ز)، 30(هـ)، 30(هـ))

10أ. في بعض الظروف، قد يتم الاتفاق على الإجراءات مع المستخدمين المستهدفين إضافة إلى الطرف القائم بالتكليف. وقد يقر أيضاً المستخدمون المستهدفون، بخلاف الطرف القائم بالتكليف، بمناسبة الإجراءات.

11أ. يمكن أن يكون الطرف القائم بالتكليف، في ظل ظروف مختلفة، هو الطرف المسؤول أو سلطة تنظيمية أو مستخدم مستهدف آخر. والإشارات إلى الطرف القائم بالتكليف في هذا المعيار تشمل كذلك الأطراف المتعددة القائمة بالتكليف، عند الاقتضاء.

المكتشفات (راجع: الفقرة 13(و))

12أ. تمتاز المكتشفات بإمكانية التحقق من صحتها، وهذا يعني أن المحاسبين القانونيين المختلفين الذين ينفذون نفس الإجراءات من المتوقع أن يتوصلوا إلى نتائج متعادلة. ولا تشمل المكتشفات القيام بإبداء رأي أو استنتاج ولا تشمل كذلك أي توصيات يمكن أن يقدمها المحاسب القانوني.

13أ. قد يستخدم المحاسبون القانونيون لفظ "الحقائق المكتشفة" بدلاً من "المكتشفات"، على سبيل المثال، في الحالات التي يخشى فيها المحاسب القانوني من احتمال إساءة فهم لفظ "المكتشفات". وقد تكون هذه هي الحال في الدول أو اللغات التي قد يُساء فيها فهم لفظ "المكتشفات" على أنها تشمل النتائج التي ليست حقائق مُجرّدة.

المتطلبات المسلكية ذات الصلة (راجع: الفقرة 17)

الموضوعية والاستقلال

14أ. يتعين على المحاسب القانوني الذي ينفذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها أن يلتزم بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة. وتشمل المتطلبات المسلكية ذات الصلة عادة قواعد سلوك وأداب المهنة الدولية، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الوطنية التي تكون أكثر تشدداً. وتتطلب قواعد سلوك وأداب المهنة الدولية أن يلتزم المحاسب القانوني بالمبادئ الأساسية بما فيها الموضوعية، التي تتطلب من المحاسب القانوني ألا يتهاون في حكمه المهني أو العملي بسبب التحيز أو تضارب المصالح أو التأثير الذي لا مسوّغ له من جانب الآخرين. وبناءً عليه، فإن المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي يخضع لها المحاسب القانوني ستطلب، في حدها الأدنى، من المحاسب القانوني أن يتحلى بالموضوعية عند تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها.

15أ. لا تشمل قواعد سلوك وآداب المهنة الدولية على متطلبات للاستقلال فيما يخص ارتباطات الإجراءات المتفق عليها. ومع ذلك، فقد تنص قواعد سلوك وآداب المهنة الوطنية أو الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المهنية الأخرى أو شروط العقد أو البرنامج أو الترتيب المتعلق بموضوع ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، على متطلبات تتعلق بالاستقلال.

عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح³

16أ. إن الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة قد:

(أ) تتطلب أن يبلغ المحاسب القانوني عن عدم الالتزام، المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه، بالأنظمة واللوائح إلى سلطة معنية خارج المنشأة.

(ب) تفرض مسؤوليات قد يكون من المناسب بموجها، بحسب الظروف، القيام بإبلاغ سلطة معنية خارج المنشأة.⁴

17أ. قد يكون من المطلوب أو من المناسب في ظل الظروف القائمة الإبلاغ عن عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح، المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه، إلى سلطة معنية خارج المنشأة لأن:

(أ) الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة تتطلب من المحاسب القانوني أن يقوم بالإبلاغ؛ أو

(ب) المحاسب القانوني قد حدد أن الإبلاغ يعد تصرفاً مناسباً كاستجابة لعدم الالتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه وفقاً للمتطلبات المسلكية ذات الصلة؛ أو

(ج) الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات صلة تمنح المحاسب القانوني الحق في القيام بذلك.

18أ. لا يُتوقع من المحاسب القانوني أن يكون لديه مستوى من فهم الأنظمة واللوائح يتجاوز ما هو ضروري ليكون قادراً على تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها. ومع ذلك، فقد تتوقع الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة من المحاسب القانوني أن يطبق ما لديه من معرفة وحكم مهني وخبرة عند الاستجابة لعدم الالتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه. أما الفصل النهائي فيما إذا كان تصرف ما يُشكل عدم التزم فعلي فهو أمر تختص به المحاكم أو الهيئات القضائية الأخرى المعنية.

19أ. في بعض الظروف، قد يكون الإبلاغ عن عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه إلى سلطة معنية خارج المنشأة ممنوعاً في ضوء واجب السرية الذي يتحمله المحاسب القانوني بموجب الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة. وفي حالات أخرى، لن يُعد الإبلاغ عن عدم الالتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه إلى سلطة معنية خارج المنشأة إخلالاً بواجب السرية بموجب المتطلبات المسلكية ذات الصلة.⁵

20أ. قد ينظر المحاسب القانوني في الحصول على استشارة داخلية (على سبيل المثال، من داخل المكتب أو من داخل أحد مكاتب الشبكة)، أو الحصول على استشارة قانونية لفهم التبعات المهنية أو القانونية لاتخاذ أي تصرف بعينه، أو استشارة سلطة تنظيمية أو هيئة مهنية بشكل سري (ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح أو من شأنه أن يخل بواجب السرية).⁶

³ قد تشير المتطلبات المسلكية ذات الصلة إلى أن عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح يشمل الغش. انظر، على سبيل المثال، الفقرة 5/360 م.ت.2 من قواعد سلوك وآداب المهنة الدولية.

⁴ انظر، على سبيل المثال، الفقرات م36/360 إلى م36/360 م.ت.3 من قواعد سلوك وآداب المهنة الدولية.

⁵ انظر، على سبيل المثال، الفقرات م1/114 و م1/114 م.ت.1 وم37/360 من قواعد سلوك وآداب المهنة الدولية.

⁶ انظر، على سبيل المثال، الفقرة م39/360 م.ت.1 من قواعد سلوك وآداب المهنة الدولية.

الحكم المهني (راجع: الفقرة 18)

21أ. يتم ممارسة الحكم المهني عند تطبيق متطلبات هذا المعيار والمتطلبات المسلكية ذات الصلة، وعند اتخاذ القرارات المدروسة بشأن التصرفات المتبعة أثناء ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، حسب مقتضى الحال.

22أ. عند قبول ارتباطات الإجراءات المتفق عليها وتنفيذه والتقرير عنه، يتم ممارسة الحكم المهني، على سبيل المثال، عند:

قبول الارتباط

- إجراء مناقشة مع الطرف القائم بالتكليف والاتفاق معه حول طبيعة الإجراءات التي سيتم تنفيذها، وتوقيتها ومداهها (مع الأخذ في الحسبان الغرض من الارتباط).
- تحديد ما إذا كانت شروط قبول الارتباط والاستمرار فيه قد تم الوفاء بها.
- تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ الإجراءات حسبما تم الاتفاق عليها في شروط الارتباط، بما في ذلك الحاجة إلى إشراك أحد الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني.
- تحديد التصرفات المناسبة إذا أصبح المحاسب القانوني على دراية بحقائق أو ظروف توجي بأن الإجراءات التي يُطلب منه الموافقة عليها تُعد غير مناسبة للغرض من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها.

تنفيذ الارتباط

- تحديد التصرفات أو الاستجابات المناسبة إذا أصبح المحاسب القانوني، أثناء تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، على دراية بما يلي:
 - أمور قد تشير إلى غش أو حالة عدم التزام أو عدم التزام مشتبه فيه بالأنظمة أو اللوائح.
 - أمور أخرى تثير شكوكاً حول سلامة المعلومات ذات الصلة بارتباطات الإجراءات المتفق عليها أو تشير إلى احتمال أن المعلومات قد تكون مضللة.
 - إجراءات لا يمكن تنفيذها حسب المتفق عليه.

التقرير عن الارتباط

- وصف المكتشفات بطريقة موضوعية وبتفصيلٍ كافٍ، بما في ذلك عند اكتشاف استثناءات.
- 23أ. عند تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، تكون حاجة المحاسب القانوني إلى ممارسة الحكم المهني محدودة لأسباب من بينها ما يلي:
- أن ارتباطات الإجراءات المتفق عليها ينطوي على تنفيذ الإجراءات التي وافق عليها المحاسب القانوني والطرف القائم بالتكليف، حيث يكون ذلك الطرف قد أقر بأن الإجراءات التي سيتم تنفيذها تُعد مناسبة للغرض من الارتباط.
 - أن الإجراءات المتفق عليها والمكتشفات الناتجة من تنفيذ تلك الإجراءات يمكن وصفها بشكل موضوعي، وبألفاظ واضحة وغير مضللة ولا تخضع لتفسيرات مختلفة.
 - أن المكتشفات تمتاز بإمكانية التحقق من صحتها، وهذا يعني أن المحاسبين القانونيين المختلفين الذين ينفذون نفس الإجراءات من المتوقع أن يتوصلوا إلى نتائج متعادلة.

رقابة الجودة على مستوى الارتباط (راجع: الفقرتين 19، 20)

24أ. تؤكد تصرفات الشريك المسؤول عن الارتباط والرسائل المناسبة التي ينقلها لأعضاء فريق الارتباط الآخرين على ما يلي، في سياق تحمله المسؤولية عن الجودة العامة لكل ارتباط:

- (أ) تنفيذ العمل بما يستوفي المعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية؛
- (ب) الالتزام بسياسات وإجراءات المكتب المنطبقة فيما يتعلق برقابة الجودة؛
- (ج) إصدار تقرير المحاسب القانوني عن الارتباط وفقاً لهذا المعيار.

25أ. يتطلب معيار رقابة الجودة (1) أن يحصل المكتب على المعلومات التي يراها ضرورية في ظل الظروف القائمة قبل قبول الارتباط مع عميل جديد، وعند اتخاذ قرار بالاستمرار في ارتباط قائم، وعند النظر في قبول ارتباط جديد مع عميل حالي. وقد يكون من بين المعلومات التي تساعد الشريك المسؤول عن الارتباط في تحديد ما إذا كان من المناسب قبول العلاقات مع العملاء وارتباطات الإجراءات المتفق عليها والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات، المعلومات الخاصة بنزاهة الملاك الرئيسيين والإدارة العليا والمكلفين بالحوكمة. وإذا كان لدى الشريك المسؤول عن الارتباط سبب يدعو إلى الشك في نزاهة الإدارة لدرجة من المرجح أن تؤثر على الأداء المناسب للارتباط، فقد لا يكون من المناسب قبول الارتباط.

26أ. يحدد معيار رقابة الجودة (1) مسؤوليات المكتب عن إرساء سياسات وإجراءات تهدف إلى تقديم تأكيد معقول بأن المكتب والعاملين فيه ملتزمون بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة. ويحدد هذا المعيار مسؤوليات الشريك المسؤول عن الارتباط فيما يتعلق بالتزام فريق الارتباط بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة.

27أ. إذا كان المحاسب القانوني غير قادر على الوفاء بالمتطلب الوارد في الفقرة 20، فقد يكون من المناسب أن يتفق مع الطرف القائم بالتكليف على أن يحد من نطاق ارتباطات الإجراءات المتفق عليها إلى الإجراءات التي يستطيع المحاسب القانوني أن يتولى المسؤولية عنها كما ينبغي. ويمكن أن يقوم الطرف القائم بالتكليف بالتعاقد مع خبير بشكل منفصل لتنفيذ الإجراءات الأخرى.

قبول الارتباط والاستمرار فيه (راجع: الفقرات 21-23)

28أ. عند التوصل إلى فهم للغرض من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، قد يصبح المحاسب القانوني على دراية بمؤشرات تدل على أن الإجراءات المطلوبة منه تنفيذها تُعد غير مناسبة للغرض من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها. فعلى سبيل المثال، قد يصبح المحاسب القانوني على دراية بحقائق أو ظروف تشير إلى ما يلي:

- أن الإجراءات مختارة بطريقة تهدف إلى التأثير بشكل متحيز على القرارات التي يتخذها المستخدمون المستهدفون.
- أن الموضوع المُنفَّذ عليه الإجراءات المتفق عليها لا يمكن الاعتماد عليه.
- أن القيام بارتباط تأكيد أو تقديم خدمة استشارات قد يفي على نحو أفضل باحتياجات الطرف القائم بالتكليف أو المستخدمين المستهدفين الآخرين.

29أ. من بين التصرفات الأخرى التي قد تؤكد للمحاسب القانوني استيفاء الشروط الواردة في الفقرتين 21 و22 ما يلي:

- مقارنة الإجراءات التي سيتم تنفيذها بالمتطلبات الكتابية المنصوص عليها، على سبيل المثال، في الأنظمة أو اللوائح أو في الاتفاق التعااقدي (يُشار إليها أحياناً بلفظ "الشروط المرجعية")، متى كان ذلك مناسباً.
- مطالبة الطرف القائم بالتكليف بما يلي:
 - توزيع نسخة من الإجراءات المرتقبة وشكل ومحتوى تقرير الإجراءات المتفق عليها على النحو الموضح في شروط الارتباط، على المستخدمين المستهدفين.
 - الحصول على إقرار من المستخدمين المستهدفين بمعرفة الإجراءات التي سيتم تنفيذها.
 - مناقشة الإجراءات التي سيتم تنفيذها مع الممثلين المعنيين للمستخدمين المستهدفين.
- قراءة المراسلات بين الطرف القائم بالتكليف والمستخدمين المستهدفين الآخرين إذا كان الطرف القائم بالتكليف ليس هو المستخدم المستهدف الوحيد.

30أ. في حالة عدم استيفاء الشروط الواردة في الفقرتين 21 و22، فمن غير المرجح عندئذ أن يستطیع ارتباط الإجراءات المتفق عليها الوفاء باحتياجات الطرف القائم بالتكليف أو المستخدمين المستهدفين الآخرين. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن يقترح المحاسب القانوني تقديم خدمات أخرى قد تكون مناسبة بشكل أكبر، مثل ارتباط التأكيد.

31أ. تنطبق أيضاً جميع الشروط الواردة في الفقرتين 21 و22 على الإجراءات التي تم إضافتها أو تعديلها أثناء الارتباط.

وصف الإجراءات المتفق عليها والمكتشفات (راجع: الفقرة 22(ج))

32أ. قد تكون الإجراءات التي سيتم تنفيذها أثناء ارتباط الإجراءات المتفق عليها مفروضة بموجب نظام أو لائحة. وفي بعض الظروف، قد تفرض الأنظمة أو اللوائح أيضاً الطريقة التي يلزم وصف الإجراءات أو المكتشفات بها في تقرير الإجراءات المتفق عليها. ووفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة 22(ج)، فمن بين الشروط الخاصة بقبول ارتباط الإجراءات المتفق عليها أن يكون المحاسب القانوني قد حدد أن الإجراءات المتفق عليها والمكتشفات يمكن وصفها بشكل موضوعي، وبألفاظ واضحة وغير مضللة ولا تخضع لتفسيرات مختلفة.

33أ. يتم وصف الإجراءات المتفق عليها بشكل موضوعي، وبألفاظ واضحة وغير مضللة ولا تخضع لتفسيرات مختلفة. ويعني هذا أن يتم وصفها بقدر من الدقة يكفي المستخدم المستهدف لفهم طبيعة ومدى الإجراءات المنفذة، وعند الاقتضاء، فهم توقيتها. ومن المهم معرفة أن أي لفظ يمكن أن يُستخدم بطريقة غير واضحة أو مضللة، بناءً على السياق الذي ورد فيه أو عدم توفر هذا السياق. وبافتراض أن الألفاظ مناسبة في السياق المستخدمة فيه، فمن أمثلة أوصاف التصرفات التي قد تكون مقبولة:

• المصادقة.

• المقارنة.

• التوافق.

• التتبع.

• الفحص المادي.

• الاستفسار.

• إعادة الاحتمال.

• الملاحظة.

34أ. يمكن أن تشمل الألفاظ التي قد تكون غير واضحة أو مضللة أو التي قد تخضع لتفسيرات مختلفة بناءً على السياق المستخدمة فيه، على سبيل المثال:

• الألفاظ المرتبطة بالتأكيد وفقاً للمعايير المعتمدة مثل "تعرض بشكل عادل" أو "حقيقية وعادلة" أو "المراجعة" أو "الفحص" أو "التأكيد" أو "رأي" أو "استنتاج".

• الألفاظ التي تتضمن التعبير عن رأي أو استنتاج تأكيد، فيما يتعلق بالمكتشفات، مثل "نحن نشهد" أو "نحن نحققنا" أو "نحن نقر بصحة" أو "نحن نضمن".

• العبارات غير الواضحة أو الغامضة مثل "لقد حصلنا على جميع التوضيحات ونفذنا الإجراءات التي رأينا أنها ضرورية".

• الألفاظ التي تخضع لتفسيرات مختلفة مثل "جوهرية" أو "مهم".

• الأوصاف غير الدقيقة للإجراءات مثل "يناقش" أو "يقوم" أو "يختبر" أو "يحلل" أو "يتحقق" دون تحديد طبيعة ومدى الإجراءات التي سيتم تنفيذها، وعند الاقتضاء، تحديد توقيتها. فعلى سبيل المثال، قد يكون استخدام كلمة "يناقش" غير دقيق دون تحديد الطرف الذي سيتم معه النقاش أو الأسئلة المحددة التي سيتم طرحها.

- الألفاظ التي توجي بأن المكتشفات لا تعكس النتائج الواقعية مثل "في اعتقادنا" أو "من وجهة نظرنا" أو "إن موقفنا".
- 35. على سبيل المثال، الإجراء "فحص تخصيصات التكاليف لتحديد ما إذا كانت معقولة" من غير المرجح أن يفرض بشرط أن تكون الألفاظ واضحة وغير مضللة ولا تخضع لتفسيرات مختلفة، وذلك لأن:
- لفظ "فحص" قد يفهمه بعض المستخدمين خطأً على أنه يعني أن تخصيص التكاليف كان موضوع ارتباط تأكيد محدود رغم أن الإجراء لا يستهدف تقديم أي تأكيد من هذا القبيل.
- لفظ "معقولة" يخضع لتفسيرات مختلفة بشأن ما تنطبق عليه هذه الصفة.
- 36. في الظروف التي يحدد فيها نظام أو لائحة إجراءً أو يصفه باستخدام ألفاظ غير واضحة أو مضللة أو تخضع لتفسيرات مختلفة، فمن الممكن أن يفرض المحاسب القانوني بالشرط الوارد في الفقرة 22(ج) عن طريق مطالبة الطرف القائم بالتكليف، على سبيل المثال، بما يلي:
- تعديل الإجراء أو وصفه بحيث لا يصبح غير واضح أو مضلل أو خاضع لتفسيرات مختلفة.
- تضمين تعريف لأحد الألفاظ في تقرير الإجراءات المتفق عليها إذا كان هذا اللفظ غير واضح أو مضلل أو يخضع لتفسيرات مختلفة ولا يمكن تعديله، على سبيل المثال، بسبب نظام أو لائحة.

الالتزام بمتطلبات الاستقلال (راجع: الفقرتين 22(هـ)، 24(هـ))

- 37. تنطبق الفقرة 22(هـ) عندما يكون المحاسب القانوني مطالباً بالالتزام بمتطلبات تتعلق بالاستقلال لأسباب كتلك المذكورة في الفقرة 15. وتنطبق الفقرة 22(هـ) أيضاً عندما يتفق المحاسب القانوني مع الطرف القائم بالتكليف، في شروط الارتباط، على الالتزام بمتطلبات للاستقلال. فعلى سبيل المثال، ربما يكون المحاسب القانوني قد حدد في البداية أنه غير مطالب بموجب المتطلبات المسلكية ذات الصلة، أو الأنظمة أو اللوائح، أو لأي أسباب أخرى، أن يلتزم بمتطلبات تتعلق بالاستقلال. ولكن عند النظر في قبول الارتباط أو الاستمرار فيه أو عند الاتفاق على شروط الارتباط، قد تشير معرفة المحاسب القانوني بالأمر الآتية إلى أنه من المناسب للغرض من ارتباط الإجراءات المتفق عليها أن يناقش مع الطرف القائم بالتكليف الالتزام بمتطلبات معينة للاستقلال:
- الغرض من ارتباط الإجراءات المتفق عليها؛ أو
- هوية الطرف القائم بالتكليف والمستخدمين المستهدفين الآخرين والطرف المسؤول (إذا كانوا مختلفين عن الطرف القائم بالتكليف)؛ أو
- طبيعة الإجراءات التي سيتم تنفيذها وتوقيتها ومداهها؛ أو
- الارتباطات الأخرى التي ينفذها المحاسب القانوني، أو التي قام بتنفيذها، لصالح الطرف القائم بالتكليف أو المستخدمين المستهدفين أو الطرف المسؤول (إذا كانوا مختلفين عن الطرف القائم بالتكليف).
- 38. قد يكون المحاسب القانوني هو مراجع القوائم المالية الخاصة بالطرف القائم بالتكليف (أو الطرف المسؤول إذا كان مختلفاً عن الطرف القائم بالتكليف). وفي مثل هذه الظروف، إذا تم تكليف المحاسب القانوني أيضاً بتنفيذ ارتباطات متفق عليها، فقد يفترض المستخدمون المستهدفون لتقرير الإجراءات المتفق عليها أن المحاسب القانوني مستقل فيما يخص الغرض من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها. ولذلك، فقد يتفق المحاسب القانوني مع الطرف القائم بالتكليف على أن التزام المحاسب القانوني بمتطلبات الاستقلال المنطبقة على مراجعة القوائم المالية هو أمر مناسب فيما يخص الغرض من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها. وفي مثل هذه الحالة، يتم تضمين عبارة في شروط الارتباط، وفقاً للفقرة 24(هـ)، تفيد بأن المحاسب القانوني مطالب بالالتزام بهذه المتطلبات الخاصة بالاستقلال.

الاتفاق على شروط الارتباط (راجع: الفقرتين 24، 25)

- 39. يمكن تضمين أمور إضافية في خطاب الارتباط، متى كانت ذات صلة، منها على سبيل المثال:
- الترتيبات المتعلقة بإشراك أحد الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني في بعض جوانب ارتباطات الإجراءات المتفق عليها.

- أي قيود على استخدام تقرير الإجراءات المتفق عليها أو توزيعه.
- 40. يحتوي الملحق الأول على مثال توضيحي لخطاب ارتباط لإجراءات متفق عليها.
- 41. قد يتفق المحاسب القانوني مع الطرف القائم بالتكليف على أن الإجراءات التي سيتم تنفيذها ستضمن حدوداً دنياً كميّة لتحديد الاستثناءات. وفي تلك الحالة، يتم تضمين هذه الحدود الدنيا الكميّة في أوصاف الإجراءات ضمن شروط الارتباط.
- 42. في بعض الظروف، قد تنص فقط الأنظمة أو اللوائح على طبيعة الإجراءات التي سيتم تنفيذها. وفي مثل هذه الظروف، ووفقاً للفقرة 24(ط)، يتفق المحاسب القانوني مع الطرف القائم بالتكليف على توقيت الإجراءات التي سيتم تنفيذها ومدائها بحيث يتوفر لدى الطرف القائم بالتكليف أساس للإقرار بأن الإجراءات التي سيتم تنفيذها تُعد مناسبة للغرض من الارتباط.
- 43. في بعض الظروف، يتم الاتفاق على شروط الارتباط وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها على نحو متعاقب ومنفصل. وفي ظروف أخرى، يكون الاتفاق على شروط الارتباط وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها عملية ذات طابع تكراري، حيث يتم الاتفاق على تغييرات في الإجراءات المتفق عليها مع التقدم في تنفيذ الارتباط واستجابة للمعلومات الجديدة التي تظهر. وفي حالة الحاجة إلى تعديل الإجراءات التي سبق الاتفاق عليها، فإن الفقرة 25 تتطلب أن يتفق المحاسب القانوني مع الطرف القائم بالتكليف على شروط الارتباط المعدلة. وقد تأخذ هذه الشروط المعدلة، على سبيل المثال، شكل خطاب ارتباط محدث أو ملحق لخطاب الارتباط القائم أو شكل آخر من أشكال الإقرار المكتوب.

الارتباطات المتكررة (راجع: الفقرة 26)

- 44. قد يتخذ المحاسب القانوني قراراً بعدم إرسال خطاب ارتباط جديد، أو أي شكل آخر من أشكال الاتفاق المكتوب، فيما يخص الارتباطات المتكررة. إلا أن العوامل الآتية قد تُشير إلى أنه من المناسب تعديل شروط الارتباط أو تذكير الطرف القائم بالتكليف بشروط الارتباط القائمة:
- أي مؤشر على أن الطرف القائم بالتكليف يسيء فهم الغرض من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها أو طبيعتها الإجراءات المتفق عليها أو توقيتها أو مداها.
- أي شروط معدلة أو خاصة للارتباط، بما في ذلك أي تغييرات في الإجراءات التي سبق الاتفاق عليها.
- حدوث تغيير في المتطلبات النظامية أو التنظيمية أو التعاقدية التي تؤثر على الارتباط.
- حدوث تغيير في الإدارة أو المكلّفين بالحوكمة لدى الطرف القائم بالتكليف.

تنفيذ الإجراءات المتفق عليها (راجع: الفقرة 28)

- 45. قد يتخذ المحاسب القانوني قراراً بطلب الحصول على إفادات مكتوبة في بعض الظروف، منها على سبيل المثال:
- إذا كانت الإجراءات المتفق عليها تنطوي على توجيه استفسارات، فقد يطلب المحاسب القانوني الحصول على إفادات مكتوبة بالردود التي تم تقديمها شفويّاً.
- إذا لم يكن الطرف القائم بالتكليف هو الطرف المسؤول، فقد يتفق المحاسب القانوني مع الطرف القائم بالتكليف على إدراج طلبات للحصول على إفادات مكتوبة من الطرف المسؤول ضمن الإجراءات المتفق عليها.

استخدام عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني (راجع: الفقرة 29)

- 46. قد يكون استخدام عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني في صورة الاستعانة بخبير لمساعدة المحاسب القانوني فيما يلي:
- مناقشة الطرف القائم بالتكليف في الإجراءات التي سيتم تنفيذها. فعلى سبيل المثال، قد يقدم محام اقتراحات للمحاسب القانوني بشأن تصميم أحد الإجراءات للتعامل مع الجوانب القانونية في أحد العقود؛ أو

- تنفيذ إجراء أو أكثر من الإجراءات المتفق عليها. فعلى سبيل المثال، قد ينفذ خبير كيميائي أحد الإجراءات المتفق عليها مثل تحديد مستويات السمية في عينة من الحبيبات.

47أ. قد يكون الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني خبيراً خارجياً قام المحاسب القانوني بالتعاقد معه أو خبيراً داخلياً يُعد جزءاً من المكتب وبالتالي يخضع لنظام رقابة الجودة الخاص بالمكتب. ويحق للمحاسب القانوني الاعتماد على نظام رقابة الجودة بالمكتب، ما لم تكن المعلومات المقدمة من المكتب أو الأطراف الأخرى تشير إلى خلاف ذلك. وسيختلف مدى ذلك الاعتماد تبعاً للظروف، وقد يؤثر على طبيعة إجراءات المحاسب القانوني، وتوقيتها ومداهها، فيما يتعلق بأمر مثل:

- الكفاءة والقدرات، من خلال برامج التوظيف والتدريب.

- تقويم المحاسب القانوني لموضوعية الخبير الذي يستعين به.

- الاتفاق مع الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني.

ولا يحد مثل هذا الاعتماد من مسؤولية المحاسب القانوني عن الوفاء بمتطلبات هذا المعيار.

48أ. في حالة قيام أحد الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني بتنفيذ إجراء أو أكثر من الإجراءات المتفق عليها، فإن الاتفاق على طبيعة عمل ذلك الخبير ونطاق عمله وأهدافه، وفقاً لما تتطلبه الفقرة 29(ب)، يتضمن طبيعة الإجراءات التي سينفذها الخبير وتوقيتها ومداهها. وإضافة إلى الأمور التي تتطلبها الفقرة 29(ب)، فقد يكون من المناسب أن يشمل الاتفاق بين المحاسب القانوني والخبير الذي يستعين به أموراً مثل ما يلي:

(أ) الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من المحاسب القانوني وذلك الخبير؛

(ب) طبيعة وتوقيت ومدى الاتصال بين المحاسب القانوني وذلك الخبير، بما في ذلك شكل أي تقرير سيتم تقديمه من قبل ذلك الخبير؛

(ج) ضرورة مراعاة الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني لمتطلبات السرية.

49أ. قد تؤثر الأمور الواردة في الفقرة 47 على مستوى تفصيل الاتفاق بين المحاسب القانوني والخبير الذي يستعين به ومدى رسمية هذا الاتفاق، بما في ذلك ما إذا كان من المناسب أن يكون الاتفاق مكتوباً. ويكون الاتفاق بين المحاسب القانوني والخبير الخارجي الذي يستعين به في شكل خطاب ارتباط في الغالب.

50أ. عندما يكون من المقرر استخدام عمل أحد الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني، فقد يكون من المناسب تنفيذ بعض الإجراءات المطلوبة بموجب الفقرة 29 في مرحلة قبول الارتباط أو الاستمرار فيه.

تقرير الإجراءات المتفق عليها (راجع: الفقرات 30-33)

51أ. يحتوي الملحق الثاني على أمثلة توضيحية لتقارير الإجراءات المتفق عليها.

الموضوع المنفذ عليه الإجراءات المتفق عليها (راجع: الفقرة 30(ج))

52أ. عند الاقتضاء، وتجنباً لسوء الفهم، قد يود المحاسب القانوني توضيح أن تقرير الإجراءات المتفق عليها لا يمتد إلى معلومات بخلاف الموضوعات المنفذ عليها الإجراءات المتفق عليها. فعلى سبيل المثال، إذا تم تكليف المحاسب القانوني بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها على المبالغ المستحقة التحصيل للمنشأة ومخزونها، فقد يود المحاسب القانوني أن يضيف عبارة تفيد بأن تقرير الإجراءات المتفق عليها يتعلق فقط بهذه المبالغ ولا يتعداها إلى القوائم المالية للمنشأة ككل.

الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها (راجع: الفقرة 30(د))

53. إضافة إلى العبارة التي تتطلبها الفقرة 30(د)، قد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب الإشارة إلى أن تقرير الإجراءات المتفق عليها موجه فقط للطرف القائم بالتكليف والمستخدمين المستهدفين. وبناءً على الأنظمة أو اللوائح في الدولة المعنية، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تقييد توزيع تقرير الإجراءات المتفق عليها أو تقييد استخدامه. وفي بعض الدول، قد يمكن تقييد استخدام تقرير الإجراءات المتفق عليها، لكن دون إمكانية تقييد توزيعه. وفي دول أخرى، قد يمكن تقييد توزيع تقرير الإجراءات المتفق عليها، لكن دون إمكانية تقييد استخدامه.

54. تشمل العوامل التي قد يأخذها المحاسب القانوني في الحسبان عند اتخاذ قراره بشأن ما إذا كان سيقوم بتقييد توزيع تقرير الإجراءات المتفق عليها أو تقييد استخدامه (إذا كان مسموحاً بذلك)، على سبيل المثال، ما يلي:

- ما إذا كان هناك ارتفاع في خطر سوء فهم المستخدمين الآخرين، بخلاف المستخدمين المستهدفين، للعرض من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها أو سوء فهمهم للمكتشفات.
- ما إذا كانت الإجراءات المتفق عليها مصممة فقط لاستخدام المستخدمين الداخليين مثل الإدارة والمكلفين بالحوكمة لدى الطرف القائم بالتكليف.
- ما إذا كانت الإجراءات المتفق عليها أو المكتشفات تنطوي على معلومات سرية.

الإجراءات المتفق عليها والمكتشفات (راجع: الفقرتين 30(ن)، 30(س))

55. إذا كان المحاسب القانوني غير قادر على وصف الإجراءات المتفق عليها أو المكتشفات دون تضمين معلومات سرية أو حساسة، فيمكن أن ينظر المحاسب القانوني فيما يلي:

- الحصول على استشارة داخلية (على سبيل المثال، من داخل المكتب أو من مكتب في الشبكة)؛ أو
- الحصول على استشارة خارجية (على سبيل المثال، من الهيئة المهنية المعنية أو من محاسب قانوني آخر)؛ أو
- الحصول على مشورة قانونية،

لفهم الآثار المهنية أو النظامية المترتبة على اتخاذ أي تصرف بعينه.

56. قد توجد ظروف يكون فيها لحقيقة عدم تنفيذ الإجراءات التي سبق الاتفاق عليها، أو حقيقة تعديلها، أهمية لنظر المستخدمين المستهدفين في الإجراءات المتفق عليها والمكتشفات. فعلى سبيل المثال، قد تكون هذه هي الحال عندما تكون الإجراءات منصوصاً عليها في نظام أو لائحة. ففي مثل هذه الظروف، يمكن أن يحدد المحاسب القانوني، في تقرير الإجراءات المتفق عليها، الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في الشروط الأصلية للارتباط ولكن لم يمكن تنفيذها أو تم تعديلها، وأسباب حدوث ذلك.

57. يمكن أن يشير المحاسب القانوني في شروط الارتباط إلى تاريخ الاتفاق على الإجراءات المتفق عليها.

الإشارة إلى الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني (راجع: الفقرة 31)

58. في بعض الظروف، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح الإشارة، في تقرير الإجراءات المتفق عليها، إلى الخبير الذي استعان به المحاسب القانوني والذي قام بتنفيذ أي من الإجراءات المتفق عليها. فعلى سبيل المثال، قد تكون مثل هذه الإشارة مطلوبة لأغراض الشفافية في القطاع العام. وقد يرى المحاسب القانوني أيضاً أن ذلك مناسباً في ظروف أخرى، على سبيل المثال، عند الإشارة إلى الخبير الذي استعان به عند وصف الإجراءات المتفق عليها. ومع ذلك، فإن المحاسب القانوني يتحمل وحده المسؤولية عن المكتشفات المدرجة في تقرير الإجراءات المتفق عليها، ولا يحد من هذه المسؤولية استعانة المحاسب القانوني بأي من الخبراء. ولذلك، فإذا أشار تقرير الإجراءات المتفق عليها إلى خبير استعان به المحاسب القانوني، فمن المهم ألا يوحي التقرير بالحد من مسؤولية المحاسب القانوني بسبب الإشارة إلى ذلك الخبير.

تنفيذ ارتباطات الإجراءات المتفق عليها جنباً إلى جنب مع ارتباط آخر (راجع: الفقرة 34)

59أ. قد يُطلب من المحاسب القانوني تنفيذ ارتباطات أخرى إلى جانب ارتباطات الإجراءات المتفق عليها، مثل تقديم توصيات بناءً على ارتباط الإجراءات المتفق عليها. وهذه الطلبات قد تأخذ شكل طلب واحد يتم تقديمه للمحاسب القانوني لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها وتقديم التوصيات، وقد يتم النص على شروط الارتباطات المختلفة في خطاب ارتباط وحيد. وتجنباً لسوء الفهم، فإن الفقرة 34 تتطلب تمييز تقرير الإجراءات المتفق عليها بشكل واضح عن التقارير الخاصة بالارتباطات الأخرى. فعلى سبيل المثال:

- قد يتم تقديم التوصيات في وثيقة منفصلة عن تقرير الإجراءات المتفق عليها؛ أو
- قد يتم تضمين التوصيات في وثيقة تحتوي على كل من تقرير الإجراءات المتفق عليها والتوصيات ولكن مع تمييز التوصيات بشكل واضح عن تقرير الإجراءات المتفق عليها، على سبيل المثال، عن طريق إدراج تقرير الإجراءات المتفق عليها والتوصيات في قسمين منفصلين ضمن الوثيقة.

التوثيق (راجع: الفقرة 35)

60أ. يمكن أن يتضمن توثيق طبيعة الإجراءات المتفق عليها المنفذة، وتوثيق توقيتها ومداهما، تسجيل ما يلي، على سبيل المثال:

- تحديد خصائص الموضوع أو الموضوعات المنفذة عليها الإجراءات المتفق عليها. وسوف يتباين تحديد الخصائص بناءً على طبيعة الإجراءات المتفق عليها والموضوع أو الموضوعات المنفذة عليها الإجراءات المتفق عليها. فعلى سبيل المثال:
 - فيما يخص الإجراءات المنفذة على أوامر الشراء، قد يقوم المحاسب القانوني بتحديد المستندات التي تم اختيارها حسب تواريخها وأرقامها الفريدة.
 - فيما يخص الإجراءات التي تتطلب اختيار جميع البنود التي تزيد عن مبلغ معين من مجتمع عينة محدد، قد يسجل المحاسب القانوني نطاق الإجراءات ويحدد مجتمع العينة (على سبيل المثال، جميع قيود اليومية التي تزيد عن مبلغ معين في دفتر اليومية خلال فترة محددة أو جميع سجلات ساعات العمل التي تحتوي على ساعات مسجلة تزيد عن عدد معين خلال شهور محددة أو بند واحد كل عشرة بنود في قائمة معينة).
 - فيما يخص الإجراءات التي تتطلب الاستفسار من موظفين محددين، قد يسجل المحاسب القانوني تواريخ الاستفسارات وأسماء الموظفين ووظائفهم والاستفسارات المحددة التي تم طرحها عليهم.
 - فيما يخص إجراءات الملاحظة، قد يسجل المحاسب القانوني الآلية أو المسألة التي خضعت للملاحظة والأفراد ذوي الصلة ومسؤوليات كل منهم ومكان وتوقيت تنفيذ إجراء الملاحظة.
- من قاموا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها وتاريخ تنفيذ هذه الإجراءات.
- من قاموا بفحص الإجراءات المتفق عليها المنفذة، وتاريخ ومدى هذا الفحص.

الملحق الأول

(راجع: الفقرة 40)

مثال توضيحي لخطاب ارتباط بشأن إجراءات متفق عليها

فيما يلي مثال لخطاب ارتباط بشأن إجراءات متفق عليها يوضح المتطلبات والإرشادات ذات الصلة الواردة في هذا المعيار. وهذا الخطاب ليس ملزماً، وإنما المقصود أن يكون نموذجاً إرشادياً قد يتم استخدامه جنباً إلى جنب مع الاعتبارات الموضحة في هذا المعيار. وسيكون من اللازم تعديل الخطاب وفقاً للمتطلبات والظروف الخاصة بكل ارتباط لتنفيذ إجراءات متفق عليها. وقد تمت صياغة الخطاب للإشارة إلى ارتباط لتنفيذ إجراءات متفق عليها خلال فترة تقرير واحدة، وقد يحتاج الخطاب إلى التعديل إذا كان من المقصود أو من المتوقع تطبيقه على ارتباط متكرر كما هو موضح في هذا المعيار. وقد يكون من المناسب الحصول على مشورة قانونية لتحديد مناسبة أي خطاب مقترح.

إلى [الطرف القائم بالتكليف]

لقد طلبتم منا تنفيذ ارتباط إجراءات متفق عليها على شراء المنتجات [س]. ويهدف هذا الخطاب إلى تأكيد فهمنا لشروط وأهداف ارتباطنا وطبيعة وحدود الخدمات التي سنقوم بتقديمها. وسيتم تنفيذ ارتباطنا وفقاً لمعيار الخدمات ذات العلاقة (4400) (المعدّل) "ارتباطات الإجراءات المتفق عليها"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. وعند تنفيذ ارتباط الإجراءات المتفق عليها، سنلتزم بـ [يتم بيان المتطلبات المسلكية ذات الصلة]، التي لا تتطلب أن نكون مستقلين.

وينطوي ارتباط الإجراءات المتفق عليها الذي يتم تنفيذه بموجب معيار الخدمات ذات العلاقة (4400) (المعدّل) على قيامنا بتنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها معكم، وإبلاغكم بالمكتشفات في تقرير الإجراءات المتفق عليها. والمكتشفات هي النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها. وأنتم [وعند الاقتضاء، الأطراف الأخرى] تقررون بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة للغرض من الارتباط. ونحن لا نقدم أية إفادة بشأن مناسبة هذه الإجراءات. وسيتم تنفيذ هذا الارتباط على أساس أن [الطرف المسؤول] هو المسؤول عن الموضوع الذي ستنفذ عليه الإجراءات المتفق عليها. وهذا الارتباط لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها لا يُعد ارتباطاً تأكيدياً. وبناءً عليه، فنحن لا نبدي أي رأي أو استنتاج تأكيدياً.

إن الإجراءات التي سنقوم بتنفيذها هي فقط لغرض مساعدتكم في تحديد ما إذا كان شراؤكم للمنتجات [س] يتسق مع سياستكم الخاصة بالمشتريات.⁷ وبناءً عليه، فإن تقريرنا سيكون موجهاً لكم وقد لا يكون مناسباً لأي غرض آخر.

ولقد اتفقنا على تنفيذ الإجراءات الآتية، وتقديم تقرير لكم عن المكتشفات الناتجة عن عملنا:

- الحصول على قائمة من إدارة [الطرف المسؤول] بجميع العقود الموقعة بين [1 يناير 20×1] و[31 ديسمبر 20×1] فيما يخص المنتجات [س] ("القائمة") وتحديد جميع العقود التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال.
- فيما يخص كل عقد من العقود المحددة التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال ضمن القائمة، مقارنة العقد بوثائق المنافسات وتحديد ما إذا كان كل عقد قد خضع لعملية منافسة شارك فيها 3 مقاولين على الأقل من "قائمة المقاولين المؤهلين" لدى [الطرف المسؤول].
- فيما يخص كل عقد من العقود المحددة التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال ضمن القائمة، مقارنة المبلغ واجب الدفع في كل عقد تم توقيعه بالمبلغ الذي دفعه في النهاية [الطرف المسؤول] إلى المقاول وتحديد ما إذا كان المبلغ المدفوع في النهاية هو نفسه المبلغ المتفق عليه في العقد.

⁷ في هذه الحالة، الطرف القائم بالتكليف هو أيضاً المستخدم المستهدف.

ومن المقرر تنفيذ الإجراءات بين [التاريخ] و[التاريخ].

تقرير الإجراءات المتفق عليها

كجزء من ارتباطنا، سنقوم بإصدار تقريرنا الذي سيصف الإجراءات المتفق عليها ومكتشفات الإجراءات التي تم تنفيذها [يتم إضافة إشارة مناسبة للشكل والمحتوى المتوقع لتقرير الإجراءات المتفق عليها].

يُرجى التوقيع على هذا الخطاب وإعادة إرسال النسخة المرفقة منه للإشارة إلى إقراركم بالترتيبات الخاصة بارتباطنا، وموافقتكم عليها، بما في ذلك إقراركم وموافقتكم على تنفيذ الإجراءات المحددة التي اتفقنا عليها ومناسبتها للغرض من الارتباط.

[يتم إضافة أي معلومات أخرى، مثل الترتيبات المتعلقة بالأتعاب والفواتير وأي شروط أخرى خاصة، حسب مقتضى الحال].

[اسم المكتب]

أقر به ووافق عليه بالنيابة عن [الطرف القائم بالتكليف]:

[التوقيع]

[الاسم والوظيفة]

[التاريخ]

الملحق الثاني

(راجع: الفقرة أ51)

أمثلة توضيحية لتقارير الإجراءات المتفق عليها

المثال التوضيحي (1)

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير الإجراءات المتفق عليها، تم افتراض الظروف الآتية:

- الطرف القائم بالتكليف هو المخاطب بالتقرير وهو المستخدم المستهدف الوحيد. والطرف القائم بالتكليف ليس هو الطرف المسؤول. فعلى سبيل المثال، السلطة التنظيمية هي الطرف القائم بالتكليف والمستخدم المستهدف، والمنشأة التي تشرف عليها السلطة التنظيمية هي الطرف المسؤول.
- لم يتم اكتشاف أي استثناءات.
- لم يتم المحاسب القانوني بالتعاقد مع أي خبير لتنفيذ أي من الإجراءات المتفق عليها.
- لا يوجد أي قيد على استخدام التقرير أو توزيعه.
- لا توجد أي متطلبات للاستقلال يتعين على المحاسب القانوني الالتزام بها.
- تم الاتفاق مع الطرف القائم بالتكليف على تحديد مبلغ 100 ريال كحد أدنى كمي للإبلاغ عن الاستثناءات في الإجراء الثالث.

تقرير الإجراءات المتفق عليها بشأن شراء المنتجات [س]

إلى [المخاطب بالتقرير]

الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها

إن تقريرنا هو فقط لغرض مساعدة [الطرف القائم بالتكليف] في تحديد ما إذا كان شراؤه للمنتجات [س] يتسق مع سياساته الخاصة بالمشتريات، وقد لا يكون التقرير مناسباً لأي غرض آخر.

مسؤوليات الطرف القائم بالتكليف والطرف المسؤول

إن [الطرف القائم بالتكليف] قد أقر بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة للغرض من الارتباط.

و[الطرف المسؤول]، وفقاً لما حدده [الطرف القائم بالتكليف]، هو المسؤول عن الموضوع المُنفَّذ عليه الإجراءات المتفق عليها.

مسؤوليات المحاسب القانوني

لقد نفذنا ارتباط الإجراءات المتفق عليها وفقاً لمعيار الخدمات ذات العلاقة (4400) (المعدل) "ارتباطات الإجراءات المتفق عليها"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. وينطوي ارتباط الإجراءات المتفق عليها على قيامنا بتنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها مع [الطرف القائم بالتكليف]، والتقرير له عن المكتشفات التي تُعد النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها. ونحن لا نقدم أية إفادة بشأن مناسبة الإجراءات المتفق عليها.

إن هذا الارتباط لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها لا يُعد ارتباطاً تأكيدياً. وبناءً عليه، فنحن لا نبيدي أي رأي أو استنتاج تأكيد.

وفي حالة ما إذا كنا قد قمنا بتنفيذ المزيد من الإجراءات، ربما كانت ستتمو إلى علمنا أموراً أخرى كنا سنقوم بالتقرير عنها.

سلوكيات وأداب المهنة ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالمتطلبات المسلكية الواردة في [يتم بيان المتطلبات المسلكية ذات الصلة]. ولغرض تنفيذ هذا الارتباط، لا توجد متطلبات للاستقلال يتعين علينا الالتزام بها.

ويطبّق مكتبنا معيار رقابة الجودة (1) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه، فإنه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يضم سياسات وإجراءات موثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

الإجراءات والمكتشفات

لقد نفذنا الإجراءات المبينة أدناه، التي تم الاتفاق عليها مع [الطرف القائم بالتكليف]، على شراء المنتجات [س].

الإجراءات	المكتشفات
1	الحصول على قائمة من إدارة [الطرف المسؤول] بجميع العقود الموقعة بين [1 يناير 20×1] و[31 ديسمبر 20×1] فيما يخص المنتجات [س] ("القائمة") وتحديد جميع العقود التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال.
2	لقد حصلنا من الإدارة على قائمة بجميع العقود فيما يخص المنتجات [س] التي تم توقيعها بين [1 يناير 20×1] و[31 ديسمبر 20×1]. ومن بين إجمالي العقود المدرجة في القائمة والبالغ عددها 125 عقداً، حددنا 37 عقداً تزيد قيمتها عن 25000 ريال.
3	مقارنة كل عقد من العقود المحددة، التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال في القائمة، بوثائق المنافسات وتحديد ما إذا كان العقد قد خضع لعملية منافسة شارك فيها 3 مقاولين على الأقل من "قائمة المقاولين المؤهلين" لدى [الطرف المسؤول].
3	لقد حصلنا على العقود الموقعة للسبعة وثلاثين عقداً التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال في القائمة، وقمنا بمقارنة المبالغ الواجبة الدفع في العقود بالمبالغ التي دفعها في النهاية [الطرف المسؤول] إلى المقاول. وتبيّن لنا أن المبالغ المدفوعة في النهاية تقع في حدود 100 ريال من المبالغ المتفق عليها في جميع العقود السبعة والثلاثين دون ملاحظة أي استثناءات.
3	فيما يخص كل عقد من العقود المحددة التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال في القائمة، مقارنة المبلغ واجب الدفع في كل عقد تم توقيعه بالمبلغ الذي دفعه في النهاية [الطرف المسؤول] إلى المقاول وتحديد ما إذا كان المبلغ المدفوع في النهاية يقع في حدود 100 ريال من المبلغ المتفق عليه في العقد.

[توقيع المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير المحاسب القانوني]

[عنوان المحاسب القانوني]

المثال التوضيحي (2)

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير الإجراءات المتفق عليها، تم افتراض الظروف الآتية:

- الطرف القائم بالتكليف هو الطرف المسؤول. والمستخدم المستهدف، الذي هو غير الطرف القائم بالتكليف، هو أحد المخاطبين بالتقرير إضافة إلى الطرف القائم بالتكليف. فعلى سبيل المثال، السلطة التنظيمية هي المستخدم المستهدف والمنشأة التي تشرف عليها السلطة التنظيمية هي الطرف القائم بالتكليف والطرف المسؤول.
- تم اكتشاف استثناءات.
- تعاقد المحاسب القانوني مع خبير لتنفيذ أحد الإجراءات المتفق عليها وتوجد إشارة إلى ذلك الخبير في تقرير الإجراءات المتفق عليها.
- يوجد قيد على استخدام التقرير وتوزيعه.
- المحاسب القانوني هو مراجع القوائم المالية الخاصة بالطرف القائم بالتكليف (الذي هو أيضاً الطرف المسؤول).^{*} وقد اتفق المحاسب القانوني مع الطرف القائم بالتكليف على أن التزام المحاسب القانوني بمتطلبات الاستقلال المنطبقة على مراجعة القوائم المالية هو أمر مناسب فيما يخص الغرض من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها. وقد اتفق المحاسب القانوني كذلك على أن يذكر ضمن شروط الارتباط الالتزام بمتطلبات الاستقلال المنطبقة على مراجعة القوائم المالية فيما يخص الغرض من ارتباطات الإجراءات المتفق عليها.
- أضاف المحاسب القانوني إشارة ضمن شروط الارتباط إلى تاريخ الاتفاق على الإجراءات المتفق عليها.

تقرير الإجراءات المتفق عليها بشأن شراء المنتجات [س]

إلى [المخاطبين بالتقرير]

الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها والقيود على استخدامه وتوزيعه

إن تقريرنا هو فقط لغرض مساعدة [المستخدم المستهدف] في تحديد ما إذا كان شراء [الطرف القائم بالتكليف] للمنتجات [س] يتسق مع سياسات [المستخدم المستهدف] الخاصة بالمشتريات، وقد لا يكون التقرير مناسباً لأي غرض آخر. وهذا التقرير مقدم فقط لـ [الطرف القائم بالتكليف] و[المستخدم المستهدف] ولا ينبغي استخدامه من قبل، أو توزيعه على، أي أطراف أخرى.

مسؤوليات الطرف القائم بالتكليف

إن [الطرف القائم بالتكليف] قد أقر بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة للغرض من الارتباط.

و[الطرف القائم بالتكليف (الذي هو أيضاً الطرف المسؤول)] هو المسؤول عن الموضوع المُنفَّذ عليه الإجراءات المتفق عليها.

مسؤوليات المحاسب القانوني

لقد نفذنا ارتباطات الإجراءات المتفق عليها وفقاً لمعيار الخدمات ذات العلاقة (4400) (المُعدَّل) "ارتباطات الإجراءات المتفق عليها"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. وينطوي ارتباطات الإجراءات المتفق عليها على قيامنا بتنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها مع [الطرف القائم بالتكليف]، والتقرير له عن المكتشفات التي تُعد النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها. ونحن لا نقدم أية إفادة بشأن مناسبة الإجراءات المتفق عليها.

* يرجى قراءة المثال في سياق متطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة فيما يتعلق بالجمع بين الخدمات.

إن هذا الارتباط لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها لا يُعد ارتباط تأكيد. وبناءً عليه، فنحن لا نبدي أي رأي أو استنتاج تأكيد. وفي حالة ما إذا كنا قد قمنا بتنفيذ المزيد من الإجراءات، ربما كانت ستتمو إلى علمنا أموراً أخرى كنا سنقوم بالتقرير عنها.

سلوكيات وأداب المهنة ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالمتطلبات المسلكية الواردة في [يتم بيان المتطلبات المسلكية ذات الصلة] ومتطلبات الاستقلال وفقاً لـ [يتم بيان متطلبات الاستقلال ذات الصلة].⁸

ويطبق مكتبنا معيار رقابة الجودة (1) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه، فإنه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يضم سياسات وإجراءات موثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

الإجراءات والمكتشفات

لقد نفذنا الإجراءات المبيّنة أدناه، التي تم الاتفاق عليها مع [الطرف القائم بالتكليف] في شروط الارتباط المؤرخة [التاريخ]، على شراء المنتجات [س].

الإجراءات	المكتشفات
1 الحصول على قائمة من إدارة [الطرف القائم بالتكليف] بجميع العقود الموقعة بين [1 يناير 20×1] و[31 ديسمبر 20×1] فيما يخص المنتجات [س] ("القائمة") وتحديد جميع العقود التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال.	لقد حصلنا من الإدارة على قائمة بجميع العقود فيما يخص المنتجات [س] التي تم توقيعها بين [1 يناير 20×1] و[31 ديسمبر 20×1]. ومن بين إجمالي العقود المدرجة في القائمة والبالغ عددها 125 عقداً، حددنا 37 عقداً تزيد قيمتها عن 25000 ريال.

⁸ على سبيل المثال، إذا كانت قواعد سلوك وأداب المهنة الدولية هي المتطلبات المسلكية ذات الصلة والجزء 4 من قواعد سلوك وأداب المهنة الدولية هو متطلبات الاستقلال ذات الصلة، فيمكن صياغة هذه الجملة كما يلي: "لقد التزمنا بالمتطلبات المسلكية لقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (قواعد سلوك وأداب المهنة الدولية) ومتطلبات الاستقلال الواردة في الجزء 4 من قواعد سلوك وأداب المهنة الدولية".

المكتشفات	الإجراءات
<p>لقد قمنا بإجراء فحص مادي لوثائق المنافسات المتعلقة بالعقود السبعة والثلاثين التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال. ومن بين وثائق المنافسات المتعلقة بالعقود السبعة والثلاثين، تم تقديم 5 وثائق باللغة [لغة أجنبية]. وقد تعاقدنا مع مترجم لمساعدتنا في ترجمة هذه الوثائق الخمسة.</p> <p>وتبيّن لنا أن 36 عقداً، من بين 37 عقداً، قد خضعت لعملية منافسة شارك فيها 3 مقاولين على الأقل من "قائمة المقاولين المؤهلين" لدى [الطرف القائم بالتكليف].</p> <p>وتبيّن لنا وجود عقد واحد بقيمة 65000 ريال لم يخضع للمنافسة. وقد أفادتنا الإدارة بأن السبب في عدم خضوع هذا العقد للمنافسة هو الحاجة الملحة للوفاء بالموعد النهائي المتعاقد عليه.</p> <p>وإن التعاقد مع المترجم لمساعدتنا في ترجمة وثائق المنافسة لا يحد من مسؤوليتنا عن تنفيذ الإجراءات والتقرير عن المكتشفات.</p>	<p>2 مقارنة كل عقد من العقود المحددة، التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال في القائمة، بوثائق المنافسات وتحديد ما إذا كان العقد قد خضع لعملية منافسة شارك فيها 3 مقاولين على الأقل من "قائمة المقاولين المؤهلين" لدى [الطرف القائم بالتكليف]. وفيما يخص وثائق المنافسات التي تم تقديمها باللغة [لغة أجنبية]، ترجمة هذه الوثائق بمساعدة مترجم تعاقد معه المحاسب القانوني قبل تنفيذ المقارنة.</p>
<p>لقد حصلنا على العقود الموقعة للسبعة وثلاثين عقداً التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال في القائمة، وقمنا بمقارنة المبالغ الواجبة الدفع في العقود بالمبالغ التي دفعها في النهاية [الطرف القائم بالتكليف] إلى المورد.</p> <p>وتبيّن لنا أن المبالغ الواجبة الدفع في العقود الموقعة تختلف عن المبالغ التي دفعها في النهاية [الطرف القائم بالتكليف] فيما يخص 26 عقداً من إجمالي العقود السبعة والثلاثين. وفي جميع هذه الحالات، أفادتنا الإدارة بأن الاختلاف في المبالغ كان لاستيعاب الزيادة بنسبة 1% في معدل ضريبة المبيعات في دولة [اسم الدولة] والتي أصبحت سارية اعتباراً من شهر سبتمبر 20×1.</p>	<p>3 فيما يخص كل عقد من العقود المحددة التي تزيد قيمتها عن 25000 ريال في القائمة، مقارنة المبلغ واجب الدفع في كل عقد تم توقيعه بالمبلغ الذي دفعه في النهاية [الطرف القائم بالتكليف] إلى المورد وتحديد ما إذا كان المبلغ المدفوع في النهاية هو نفسه المبلغ المتفق عليه في العقد.</p>

[توقيع المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير المحاسب القانوني]

[عنوان المحاسب القانوني]

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This <i>International Standard on Related Services (ISRS) 4400 (Revised)</i> of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in April 2020 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Certified Public Accountants in [insert month and year], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating <i>International Standard on Related Services (ISRS) 4400 (Revised)</i> was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—<i>Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants.</i>” The approved text of <i>International Standard on Related Services (ISRS) 4400 (Revised)</i> is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.</p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في (مارس 2021م) بإعداد الترجمة العربية للمعييار الدولي للخدمات ذات العلاقة (4400) (المعدل) "ارتباطات الإجراءات المتفق عليها" الذي أصدره مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، ونشره الاتحاد الدولي للمحاسبين في أبريل 2020م باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشره بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (4400) (المعدل)، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان "بيان السياسة: سياسة ترجمة وإعادة النشر للمعايير التي ينشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين". والنسخة المعتمدة من المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (4400) (المعدل) هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. ولا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة واكتمال الترجمة أو عن التصرفات المترتبة عليها.</p>
<p>English language text International Standard on Related Services (ISRS) 4400 (Revised) © 2020 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة الإنجليزية من المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (4400) (المعدل) محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © 2020. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of International Standard on Related Services (ISRS) 4400 (Revised) © [year of translation] by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة العربية من المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (4400) (المعدل) محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © 2021. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Insert original English language title: International Standard on Related Services (ISRS) 4400 (Revised)] ISBN: [Insert original ISBN number, if any]</p>	<p>[العنوان الأصلي: International Standard on Related Services (ISRS) 4400 (Revised)]</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل ب permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذه الوثيقة.</p>

IAASB

**International Auditing
and Assurance
Standards Board**

529 Fifth Avenue, New York, NY 10017
T + 1 (212) 286-9344 F +1 (212) 286-9570
www.iaasb.org